

منهج

"دراسة مستقبل الديمقراطية في البلاد العربية"

٢- مخطط عام لدراسة البلدان

الدكتور علي خليفة الكواري

دراسة مستقبل الديمقراطية في البلاد العربية مخطط عام لدراسة البلدان

تمثل هذه الدراسة التطبيقية حجر الأساس في دراسة مستقبل الديمقراطية في البلاد العربية ، التي ينوي مشروع دراسات الديمقراطية القيام بها ، من اجل تنمية فهم مشترك افضل لعقبات التحول الديمقراطي في العالم العربي والتعرف على الفرص المتاحة من أجل تحقيقه .

وينتظر أن تشمل الدراسة التطبيقية سبعة بلدان، هي المغرب وموريتانيا ومصر ولبنان والأردن والكويت واليمن . ويمكن إضافة أي بلد عربي آخر إذا كان من الممكن دراسته ، وتهيأ لهذه الغاية فريق بحث من أبنائه ، وأمكن عقد ندوات فيه بمشاركة مختلف التيارات الفكرية من مواطني البلد المعني . وتبقى الإمكانيات المادية قيماً على طموح المشروع في أن تشمل الدراسة التطبيقية حول مستقبل الديمقراطية الدول العربية كافة دون استثناء .

وجدير بالتأكيد أن الدراسات التطبيقية سوف يستفاد منها ومن الحوارات المصاحبة لها، فضلا عن الأدبيات المتاحة والحوارات التي تجري في سياق مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ، في إعداد الدراسة العامة الشاملة الختامية حول استشرف مستقبل الديمقراطية في البلاد العربية . هذا بالطبع إضافة إلى أهمية كل من الدراسات التطبيقية للدولة التي تتم دراستها ودورها في خلق فهم مشترك افضل بين القوى الديمقراطية فيها من مختلف التيارات الفكرية والقوى السياسية.

وغني عن القول ان المخطط العام المقترح لدراسة الدول العربية ، رديف للمقدمة النظرية التي أعدها الزميل الدكتور برهان غليون حول أهمية وإمكانية دراسة الديمقراطية في المجتمعات العربية ، والتي اقترح منهجاً لدراستها . والغرض من هذا المخطط العام هو تحديد محاور الدراسة ، والإشارة إلى عناصر كل محور ، ومحاولة إثارة التفكير عن طريق طرح ما يمكن طرحه من أسئلة وتساؤلات وملاحظات تفصيلية - قد تنطبق على البلد الذي تتم دراسته وقد لا تنطبق - حول أسباب وعوامل تعثر تجارب التحول الديمقراطي في المنطقة العربية مقارنة بغيرها من مناطق العالم ، وذلك من اجل تحري الإجابة -بقدر المستطاع- على ماله علاقة بحالة البلد موضوع الدراسة .

ومن هنا يجب أن تكون النظرة إلى المخطط العام لدراسة البلدان العربية نظرة مرنة، واعتباره إطاراً عاماً قابلاً للتطوير والتعديل والحذف والإضافة وفقاً لما يراه فريق البحث والمعيون بدراسة مستقبل الديمقراطية في البلد الذي تجري دراسته . وعلى محرر دراسة البلد المعني والمشاركين معه في البحث والتسيير ان يقوموا بدراسة المخطط العام المقترح لدراسة البلدان وان يجروا عليه التعديلات الضرورية . ويبقى -بالرغم من ذلك- من الضروري ان تجرى دراسة كل دولة وفق مخطط عام مشترك ومنهج موحد وشامل ، يتيح فرصة مقارنة النتائج كما يسمح بتحري عقبات وإمكانيات التحول الديمقراطي في مختلف الدول العربية ، بهدف الاستفادة من ذلك كله وتوظيفه في دراسة استشراف مستقبل الديمقراطية في البلاد العربية.

ولعله من المفيد الإشارة هنا إلى ان منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلاد العربية هو منهج "المقاربة المتعددة" الذي اقترحه الزميل الدكتور برهان غليون وأوضحه في المقدمة النظرية لمنهج دراسة مستقبل الديمقراطية. ومنهج المقاربة المتعددة يعتمد في تحليله على كافة العلوم الاجتماعية ويأخذ العوامل السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية في الاعتبار عند رصد وتحليل وتوصيف الظواهر ذات العلاقة بعملية التحول الديمقراطي ، وليست الثقافة او المجتمع المدني فقط او غيرهما من العوامل واحدية الجانب ، هي المؤثرة وحدها وبمعزل عن غيرها على عملية التحول الديمقراطي .

وكذلك يجب التأكيد هنا على أهمية الاستفادة من الدراسات والحوارات الكثيرة والغنية ، التي جرت في كل من البلدان التي سوف تتم دراستها ، ومن المستوى المعرفي الذي توصل إليه الدارسون للديمقراطية والمهتمون بتأصيلها من أبناء البلد الذي تتم دراسته . ومن الضروري أن يبدأ البحث والدراسة والحوار من المستوى المعرفي المتقدم الذي تم التوصل إليه في البلد المعني، وان تكون دراسة كل دولة إضافة نوعية وتكاملاً رأسياً مع ما سبقها من جهود ومساعي خيرة . ولذلك يجب عند بداية كل دراسة ان يتم حصر تلك الجهود والمساعي السابقة والاعتراف بفضلها والسعي لتوظيفها في تعميق دراسة البلد المعني . ومثل هذا الحرص على الاستفادة من الجهود السابقة حرى ان يجعل من الدراسات الراهنة عصارات وخلاصات عميقة وموجزة ، تعبر عن المستوى المعرفي ، وتعكس مدى الاهتمام بقضية الديمقراطية ومشكلات التحول الديمقراطي في البلد الذي تتم دراسته .

ولذلك ومن اجل التأكيد على الطبيعة النوعية لدراسة البلدان، وتكامل كل منها رأسياً مع ما سبقها من جهود ومساعد ديمقراطية ولإبراز تميز تلك الدراسات التطبيقية عن الدراسات المكتبية، سوف تخضع كل دراسة للمناقشة وسوف يصاحبها حوار بين الباحثين والمفكرين والممارسين من مختلف التيارات الفكرية من أبناء البلد الذي تتم دراسته . و من أجل ذلك سوف تكون هناك ندوتان في كل بلد على الأقل. **أولاهما:** عند بداية الدراسة من أجل التعريف بمنهجها ومخططها ومناقشة المحاور الرئيسية التي سوف يتم بحثها. **وثانيتها:** عند الانتهاء من البحوث وإعداد مسودة الرؤية المستقبلية المقترحة لتعزيز المساعي الديمقراطية. وعلى محرر كل دراسة وكاتب المقدمة والخاتمة ، كما على الباحثين لمحاور الدراسة ان يستفيدوا من ملاحظات الندوتين ومن اطروحات المشاركين في الحوار ، وان يأخذوا مواقفهم ، كما يأخذوا مخاوفهم في الاعتبار، قبل القيام بالبحث والكتابة وبعد الانتهاء من كل لقاء . ولكن وبالرغم من ذلك يبقى كل كاتب هو المسئول عما يكتب مستقلاً في رأيه وحرراً في تفكيره ، عليه ان يسعى للتوفيق ومقاربة وجهات النظر وتغيير ما يقتنع بتغييره ، ولكن يبقى له وحده ان يقوم بإعادة ما سبق ان كتبه معبراً في ذلك عن فهمه واستيعابه واقتناعه لما تم فحصه من دراسات سابقة وما قام به من بحث وما تم تنميته وتوضيحه وبلورته من خلال عملية الحوار .

وفيما يلي سوف يتم **أولاً:** عرض "هيكل المخطط العام لدراسة البلدان" ، ثم يتم **ثانياً:** تناول أقسام الدراسة وكل عنصر من عناصرها بالتفصيل والإيضاح .

أولاً

هيكل المخطط العام لدراسة البلدان

مستقبل الديمقراطية في

- ١- مقدمة عامة
- ١-١- مفهوم الديمقراطية .
- ١-٢- دواعي التحول الديمقراطي .
- ١-٣- أهمية استشراف مستقبل التحول الديمقراطي وإمكانية القيام به .
- ١-٤- خصوصيات البلد وانعكاساتها على دراسة الديمقراطية فيه .
- ١-٥- ظروف إجراء الدراسة وما يحسن التنبيه إليه حولها .
- ٢- المحور الأول: تاريخ التجربة السياسية المعاصرة ومحصلتها
- ٢-١- نبذة تاريخية عن الحياة السياسية والاجتماعية قبل قيام الدولة الحديثة .
- ٢-٢- دواعي قيام الدولة الحديثة وعوامل استمرارها .
- ٢-٣- الحياة السياسية عبر تاريخ الدولة الحديثة .
- ٢-٤- محصلة التجربة السياسية المعاصرة .
- ٣- المحور الثاني : تحليل البني وتحديد تأثيراتها على التحول الديمقراطي في الوقت الحاضر
- ٣-١- الأوضاع السياسية .
- ٣-٢- البنية الثقافية .
- ٣-٣- البنية الاقتصادية .
- ٣-٤- البنية الاجتماعية .
- ٣-٥- العلاقات الجيوسياسية .
- ٤- خاتمة: رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية
- ٤-١- الأهداف الوطنية الكبرى ومكانة الديمقراطية بينها .

- ٤-٢- القوى صاحبة المصلحة في التحول الديمقراطي .
- ٤-٣- الواقع الراهن للحركة الديمقراطية .
- ٤-٤- الإمكانيات والفرص المتاحة للتحول الديمقراطي .
- ٤-٥- العقبات والعوامل المعيقة للتحول الديمقراطي .
- ٤-٦- المداخل الإستراتيجية لتعزيز التحول الديمقراطي .
- ٤-٧- المتطلبات الفكرية والسياسية والمؤسسية والتنظيمية لتنمية الطلب الفعال على الديمقراطية.

ثانياً

تفصيلات الأقسام الرئيسية لدراسة البلدان

تتكون الدراسة التطبيقية لكل بلد تتم دراسته -كما سبقت الإشارة في هيكل المخطط العام- من أربعة أقسام :

أولها: مقدمة وينتظر أن يقوم بكتابتها محرر دراسة البلد المعني. ويستحسن أن يتم إعدادها قبل اللقاء الأول، وذلك من أجل طرحها للمناقشة عليه ومن ثم تعاد كتابتها بعد الانتهاء من اللقاء الثاني.

ثانيها: تاريخ التجربة السياسية المعاصرة ومحصلتها. ويمثل هذا القسم المحور الرئيسي الأول من الدراسة التطبيقية . والغرض منه رصد التجربة السياسية المعاصرة منذ قيام الدولة الحديثة، وينتظر ان يكلف بهذا القسم باحث متخصص في التاريخ السياسي والاجتماعي ، من ذوي النظرة التحليلية النقدية والتوجه المستقبلي ، ومن الذي يبتعدون عن الوصف ويهتمون باستخراج العصارات والخلاصة ذات الدلالة العميقة على مسار الماضي القريب وتأثيراته على حاضر النظام السياسي وعلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، وعلى وجه الخصوص تأثير التجربة على ما له علاقة بالتحول الديمقراطي في الوقت الحاضر .

ثالثها: تحليل البنى الراهنة وتحديد انعكاساتها على التحول الديمقراطي في الوقت الحاضر . وهذا هو المحور الرئيسي الثاني من الدراسة التطبيقية وعمودها الفقري . والغرض من هذا المحور هو تفسير النظام السياسي الراهن وفهم أسبابه ومسبباته والتعرف على ما يحمله الحاضر من إمكانيات التحول الديمقراطي او ما ينوء به من معوقات تحول دون تحقيقه . وينتظر ان يقوم بكتابة هذا المحور باحث يستعين بالعلوم الاجتماعية جميعها في تحليل وتوصيف البنى الراهنة وإظهار علاقة تلك البنى بمسيرة التحول الديمقراطي في الوقت الحاضر واتجاهاته .

رابعها: خاتمة : رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية . وهذا القسم من الدراسة -مثل

المقدمة- ينتظر ان يقوم بكتابة مسودته محرر دراسة البلد المعني على ضوء نتائج الباحثين الرئيسيين - إضافة لما هو متاح من حوارات ودراسات سابقة . ومن ثم يتم تقديمه إلى اللقاء الثاني لمناقشته باعتباره ورقة العمل الرئيسية التي تتحاور حول أطروحتها الفكرية والقوى السياسية المعنية بالتحول الديمقراطي في البلد الذي تتم دراسته .
وفيما يلي نتناول كل ما يتطلب التفصيل، من أقسام الدراسة الأربعة سالفه الذكر، بالمناقشة والتوضيح .

- 1 -

المقدمة العامة

يقترح ان تتضمن المقدمة العامة خمسة موضوعات . ويمكن لمحرر الدراسة ان يضيف إليها ما يرى أهمية إضافته . والموضوعات الخمسة -كما سبقت الإشارة في هيكل المخطط العام- هي:-

١-١- مفهوم الديمقراطية .

١-٢- دواعي التحول الديمقراطي .

١-٣- أهمية استشراف مستقبل التحول الديمقراطي وإمكانية القيام به .

١-٤- خصوصيات البلد وانعكاساتها على دراسة الديمقراطية فيه .

١-٥- محصلة التجربة السياسية المعاصرة .

ولا يحتاج معظم هذه الموضوعات الخمسة إلى مزيد من الإيضاح . وربما تحتاج النقطة الأولى "مفهوم الديمقراطية " إلى كلمة موجزة ، حيث لا بد للدراسة في كل بلد تتم دراسته من تحديد مفهوم الديمقراطية الذي سوف يتم التقييم وفقاً لوجوده ويجري الحوار وفقاً لمعاييره وبالرغم من ان الديمقراطية المعاصرة يصعب ان نجد لها تعريفاً جامعاً مانعاً او حتى ان يكون لها مفهوم أوحده متفق عليه في جميع النظم الديمقراطية ، إلا انه وبالرغم من ذلك لا بد من تحديد مفهوم عام للديمقراطية -في كل بلد تتم دراسته- قبل القيام بدراستها وإجراء حوار حولها ، وإلا أصبح الحوار يجري حول مفهوم غامض قابل لمختلف التفسيرات والتبريرات ، هذا إذ لم يتم الاتفاق على مضمون مفهوم الديمقراطية .

ولعل كون الديمقراطية المعاصرة نظاماً تغلب عليه صفة المنهج ، أكثر من كونها عقيدة

تنافس غيرها من العقائد الشاملة أو الأديان ، يسمح بالتوصل إلى مفهوم للديمقراطية المنشودة تجد فيه -من ناحية- كل القوى الديمقراطية من مختلف التيارات الفكرية في البلد المعني ما يعبر عن اهتماماتها وما يزيل اعتراضاتها ويطمئن مخاوفها . كما يتوفر له -من ناحية أخرى- حد أدنى من المبادئ والقيم الديمقراطية التي لا تقوم للنظام الديمقراطي -على المستوى الكلي او على المستوى الجزئي- قائمة دون وجودها .

وقد طرحت المقدمة النظرية لمنهج دراسة "مستقبل الديمقراطية في البلاد العربية" التي أعدها الزميل الدكتور برهان غليون مفهوماً للديمقراطية كما ان ورش العمل التي عقدها مشروع دراسات الديمقراطية والدراسات التي قام بها قد سعت إلى مقارنة مفهوم الديمقراطية وتأصيله . ولذلك يمكن الاستفادة من تلك المفاهيم ، إلى جانب الاستفادة من غيرها دون التقييد بها. فالدراسة في كل بلد غير ملزمة بتبني تلك المفاهيم او غيرها ، وإنما عليها ان تجتهد ولها ان تسعى إلى مقارنة مفهوم الديمقراطية بالقدر الذي تلتقي حوله العناصر الديمقراطية من مختلف التيارات الفكرية والقوى السياسية . كما يجب على مفهوم كل دراسة للديمقراطية ان يراعى وجود المبادئ الديمقراطية وما ينبثق عنها من مؤسسات وما يتطلبه وضعها موضع التطبيق من آليات ديمقراطية .

وجدير بالتأكيد انه من بين تلك المبادئ الجوهرية لنظام الحكم الديمقراطي المبادئ التالية: مبدأ ان لا سيادة لفرد ولا لقلّة على الشعب ، والشعب مصدر السلطات . وذلك باعتبار أن تفويض ممارسة السلطة من الناحية الواقعية مصدره إرادة بشرية في كل الأحوال . والشعب أحق بامتلاك ذلك التفويض من أي فرد او قلة من الناس . والمبدأ الثاني هو مبدأ المساواة بين المواطنين على قاعدة المواطنة ، باعتبار المواطنة وحدها مصدر الحقوق ومناط الواجبات . ويضاف إلى هذين المبدأين عدد من مبادئ الدستور الديمقراطي منها : مبدأ ضمان حرية التعبير والتنظيم، ومبدأ سيطرة أحكام القانون وشمول القضاء كل ما تطاله اوجه الاختلاف ، ومبدأ عدم الجمع بين السلطات في يد واحدة ، ومبدأ التداول السلمي للسلطة وفق انتخابات حرة نزيهة . وإذا تم إرساء هذه المبادئ وقامت المؤسسات وتوفرت الآليات التي تضعها موضع التطبيق ، فإن الممارسة الديمقراطية -لاسيما في مرحلة الانتقال- لا يضيرها ولا ينتقص من مقوماتها ان تكون ممارسة مقيدة ، وان توضع على سلطة المشروع ضوابط دستورية -تفصل فيها محكمة دستورية- وذلك من اجل تجاوز العقبات ومقاربة الإشكاليات التي تحول دون قبول الديمقراطية بسبب الخوف من تعارضها مع ثوابت المجتمع او انحرافها عن هموم المواطن وقضاياه المصيرية .

تاريخ التجربة السياسية المعاصرة ومحصلاتها

يتكون هذا المحور - كما سبقت الإشارة في هيكل المخطط العام - من أربعة موضوعات هي

-:

١-٢- نبذة تاريخية عن الحياة السياسية والاجتماعية قبل قيام الدولة الحديثة .

٢-٢- دواعي قيام الدولة الحديثة وعوامل استمرارها .

٣-٢- الحياة السياسية عبر تاريخ الدولة الحديثة .

٤-٢- محصلة التجربة السياسية المعاصرة .

وفيما يلي نتناول كلا من هذه الموضوعات بالمناقشة والتوضيح :

١-٢- نبذة تاريخية عن الحياة السياسية والاجتماعية قبل قيام الدولة الحديثة .

تختص هذه النبذة التاريخية الموجزة برسم خارطة سكانية للمجتمعات التي تكونت منها - كليا أو جزئياً- الدولة الحديثة ، وتحرى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ونمط العلاقات الداخلية والخارجية التي كانت سائدة في تلك المجتمعات قبل قيام الدولة الحديثة مباشرة . ومن المهم التعرف على امتدادات تلك المجتمعات خارج حدود الدولة الحديثة وتأثير قيام الدولة الحديثة على علاقات كل مجتمع منها وطموحاته .

ويمكن لهذه النبذة التاريخية ان تتناول التوزيع الإثني للسكان قبل قيام الدولة الحديثة . وان تدرس الحياة السياسية السائدة آنذاك في كل مجتمع محلي وفيما بين المجتمعات وعلاقة المجتمعات المحلية بالدولة القائمة او تلك الدولة او الدول التي كانت تبسط نفوذها على تلك المجتمعات . وعليها ان تتحرى مدى وجود مشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية وشكل تلك المشاركة على المستوى العام وعلى مستوى المجتمعات والفئات الاجتماعية . ويحسن هنا الإشارة إلى البنى والقوى السياسية والى العلاقات الدولية والإقليمية والمحلية . وكذلك يمكن تحري مدى تقبل الأفراد والجماعات والمجتمعات في ذلك الوقت لنمط الممارسة السياسية او معارضتها . وما الأشكال التي كانت المعارضة تتخذها ؟ وقد يكون من المفيد التعرف على الذكريات التي تركتها تلك الحقبة على الذاكرة الشعبية والخبرة التاريخية التي نقلتها عبر الأجيال . وذلك بقصد تحري تأثير الخبرة التاريخية ، على قبول الأوضاع التي أسفرت عنها تجربة الدولة الحديثة او رفض تلك الأوضاع ومقاومتها .

٢-٢- دواعي قيام الدولة الحديثة وعوامل استمرارها .

المقصود بالدولة الحديثة هو قيام الدولة الوطنية ذات الشكل المعاصر وبداية اتصالها بالعالم الخارجي على أساس أنها دولة مستقلة ذات سيادة . والدولة الحديثة قد تكون استمراراً لدولة تقليدية قائمة او استمراراً لإقليم تاريخي يتميز دائماً بإدارة مركزية بصرف النظر عن كونه جزءاً من إمبراطورية او تحت نفوذ دولة او اكثر . كما قد تكون الدولة الحديثة جزءاً من إقليم عربي او مجموعة من الوحدات الطبيعية او الإدارية او السياسية التي اندمجت مع بعضها عن تراض او أدمجت بالقوة او بإرادة استعمارية لتكوّن الدولة الحديثة الراهنة .

وعند النظر في دواعي قيام الدولة الحديثة والتعرف على عوامل استمرارها يستحسن محاولة الإجابة بإيجاز على الأسئلة التالية : ما الأسباب التي أدت إلى قيام الدولة الراهنة ؟ وما العوامل التي انبثقت عنها حركة تكوين الدولة؟ ما الدوافع الداخلية ؟ وما الدوافع الخارجية التي ساعدت على انبثاق حركة تكوين الدولة الحديثة ؟ وما مدى استمرار كل من تلك الدوافع ؟ ما الشعارات التي قامت الدولة الحديثة على أساس تحقيقها ؟ وما العصبية التي قامت عليها وما القوى التي استندت عليها حركة تكوين الدولة الحديثة ؟ هل استمرت فاعلية تلك العصبية واستمر دور تلك القوى ؟ وما أهمية ذلك في استمرار النظام السياسي في الوقت الحاضر وما تأثيره على استقرار الدولة ؟ هل تغير دور تلك العصبية او تراجع دور تلك القوى ؟ ما هي التغيرات وما تأثيرها على القبول الشعبي او قبول النخب للنظام السياسي واستحسانها للشعارات التي قد يرفعها والعلاقات الإقليمية والدولية التي يقيمها ؟

٢-٣- الحياة السياسية عبر تاريخ الدولة الحديثة

وهنا يمكن تناول أربعة جوانب رئيسية من الحياة السياسية عبر قيام الدولة الحديثة .
أولها : كيفية تداول السلطة وما طبيعة السلطة في كل حالة ؟ وتحسن الإجابة هنا على التساؤلات التالية: هل حدث تغيير في نظم الحكم ام اقتصر التغيير على الحكام ؟ كيف تم العقاب على السلطة في كل حالة من حالات التغيير؟ ما أسباب تعاقب النظم السياسية -ان وجد- وكيف تم التعاقب ؟ ما الوسائل التي تم اللجوء إليها في كل مرة ؟ هل كان تعاقب الحكام يتم بواسطة الثورة والانقلاب او يتم وفق تداول سلمي للسلطة ؟ هل كان التغيير يحظى بقبول او تأييد شعبي؟ وهل كان يتمتع بمصدر قوي من الشرعية او التأييد الشعبي ؟ ما مصادر الشرعية وما أسباب التأييد في كل حالة ؟ هل تم تداول السلطة بشكل سلمي في أي من نظم الحكم المتعاقبة، في حالة تعاقبها ؟ وكيف تم تداول السلطة في كل منها .

ما المصالح التي سعى كل من نظم الحكم إلى تحقيقها ، وما الفئات صاحبة

المصلحة في كل حالة ؟ ما أساليب الحكم في كل نظام من نظم الحكم المتعاقبة ؟ ما أهمية مدخل المشاركة السياسية والمشاركة الاقتصادية -إنتاج وتوزيع- والاجتماعية مقارنة بغيرها من مداخل القبول الشعبي او سبل الضبط والاحتواء السلطوي مثل المنافع المتبادلة والأعلام الموجه واستخدام العصا عندما لا تكفي او لا تجدي الجزرة او تتطلي الدعاية ؟ ما الشعارات الوطنية او القومية او الاجتماعية او الليبرالية او الدينية التي استخدمت من اجل الضبط والاحتواء السلطوي او التملص من حق مشاركة الشعب في عملية اتخاذ القرارات الجماعية ؟ ما مبررات احتكار السلطة لحق المبادرات العامة ؟ وما السبل المتاحة لتهديب المبادرات العامة من خلال إظهارها بأنها صادرة عن السلطة او بوحى من توجهاتها ؟

ما النتائج النفسية والتأثيرات السلوكية لأساليب نظم الحكم ، من حيث تشجيع المشاركة او تكريس أساليب الضبط والاحتواء السلطوي ، على إيجابية أو سلبية الأفراد والجماعات تجاه الاهتمام بالشئون العامة ؟ هل كرست تلك المعطيات نمطاً للشخصية ؟ ما سمات تلك الشخصية وماذا ينتظر منها من اهتمام مجتمعي ؟ ما نظرة الحكام في كل من نظم الحكم المتعاقبة إلى أنفسهم ؟ وما تصورهم لدورهم وما مبررات استمرارهم في الصدارة " دون العالمين او القبر " ؟ ما نظرة الشعب إلى الحكام وما مدى تقبل ما يعتقد الحكام من حق في السلطة ؟

ما أوجه الاختلاف والتشابه في طبيعة السلطة في كل حالة ؟ ما المؤسسات والشعارات التي يتم المحافظة عليها من قبل مختلف النظم والحكام المتعاقبين على السلطة ؟ وما مدى ملاءمة تلك المؤسسات التي تتوارثها نظم الحكم المتعاقبة لعملية التحول الديمقراطي ؟

ثانيها: التجارب الشورية والدستورية والنيابية والديمقراطية عبر عمر الدولة الحديثة . وهنا يتم رصد تلك التجارب والتعرف على أسباب بروزها ومدى استمرارها ، وما أسباب نجاحها او ظروف انقطاعها ؟ كما يتم تحري تأثيرات تلك التجارب على عملية التحول إلى نظم حكم ديمقراطية . وهل أدت تلك التجارب إلى تعزيز الطلب الديمقراطي أم أنها ساهمت في تشويه مفهوم الديمقراطية ، او أساءت إلى إمكانياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويستحسن التوقف عند الذكريات والمعاني والخبرات التي تركتها تلك التجارب في الذاكرة الشعبية ومدى الحنين إليها ؟

ثالثها: التوترات الكبرى وكيف تم التعامل معها عبر تاريخ الدولة الحديثة ؟ ويستحسن هنا أيضاً التعرف على نوعية الحياة السياسية وفاعلية السياسة مقارنة ببدائلها من خلال طرح التساؤلات التالية : ما الأزمات الكبرى التي مرت بها الدولة الحديثة ؟ وكيف تم التعامل مع كل منها؟ ما الفرق بين التعامل مع التوترات الكبرى ذات المصدر الخارجي والأزمات والتوترات التي قد يكون مصدرها داخلياً ؟ ما حركات التحرير وما الجبهات والتحالفات الوطنية التي برزت عبر

تاريخ الدولة الحديثة وما مدى تأثيرها على الوحدة الوطنية على التعامل مع تلك الأزمات والتوترات الكبرى؟ ما أسباب وما مظاهر التوترات الكبرى؟ ما أسباب وما مظاهر التوترات الداخلية الفكرية منها وتلك التي يصاحبها التطرف والعنف؟ وما تأثيرات ذلك على عملية الاندماج الوطني وبناء جسور التواصل والتعايش والعمل المشترك من أجل تأمين المصير المشترك على أساس قاعدة المواطنة؟ ما تأثير تاريخ التفاعل -الإيجابي منه والسلبى- بين الجماعات والفئات والمجتمعات المحلية التي تتكون منها الدولة الحديثة على إمكانية بلورة قواسم مشتركة للتعايش السياسي والنهوض الحضاري عبر تاريخ التجربة السياسية المعاصرة؟

رابعها: تاريخ المعارضة وأساليب عملها ومدى فاعليتها .

ما أحزاب وحركات وتيارات المعارضة في كل حقبة من الحقب؟ وما تاريخ الدولة الحديثة؟ ما المنطلقات الفكرية والبرامج السياسية للحركات والتيارات التي كانت تتشد التغيير؟ ما جذورها الاجتماعية وما المصالح التي عبرت عنها؟ وما شعاراتها؟ ما مدى تغليب المعارضة السياسية على أشكال المعارضة التي تلجأ للعنف؟ هل أجهض العنف فاعلية المعارضة أم انه عزز في بعض الأحيان إكانياتها؟

هل كانت الحركات التي تتشد التغيير متوافقة استراتيجياً فيما بينها؟ وهل استطاعت تلك الحركات في أية حقبة من الحقب التوافق على قواسم مشتركة؟ أم أن فصائل المعارضة غلب عليها التناحر، وتبادل القرب من السلطة أحياناً أو مواجهتها، وفقاً لاعتبارات السلطة؟ هل كانت حركات المعارضة تمارس الديمقراطية داخل تنظيماتها؟ وهل كانت تميل إلى الحوار الديمقراطي فيما بينها من ناحية... وفيما بينها وبين السلطة من ناحية أخرى؟ وهل كان بإمكان حركات المعارضة ان تكون ديمقراطية أم ان طبيعة السلطة وأساليب تعاملها مع المعارضة أفرزت معارضة سلطوية من نفس طبيعة السلطة

٢-٤- محصلة التجربة السياسية المعاصرة

يختص هذا الجانب من تاريخ التجربة السياسية المعاصرة بتحري محصلتها وتوصيف النظام السياسي الذي أسفرت عنه والتعرف على مؤشرات أدائه . ويمكن هنا التطرق باختصار شديد إلى إنجازات التجربة السياسية المعاصرة من خلال قراءة مؤشرات التنمية . وفي هذا الصدد يمكن الاعتماد على مؤشرات التنمية البشرية وفقاً لما تم تطويره من مؤشرات في تقارير التنمية البشرية (١٩٩٠-١٩٩٥) الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . كما يمكن تقييم محصلة التجربة التاريخية المعاصرة من خلال النظر إلى سجل حقوق الإنسان في الوقت الحاضر وفقاً لتقارير منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان . ويستحسن التركيز بشكل خاص على مؤشرات الديمقراطية

في الوقت الحاضر كما يمكن الإشارة إلى مرتبة النظام على سلم التحول الديمقراطي. وإذا كانت مؤشرات التنمية وسجل حقوق الإنسان لا تحتاج إلى مزيد من الإيضاح فإن مؤشرات الديمقراطية ومرتبته النظام السياسي على سلم التحول الديمقراطي تحتاج إلى بعض المناقشة .

مؤشرات الديمقراطية:

حتى الآن لا توجد مؤشرات متفق عليها للديمقراطية مثلما هو الحال بالنسبة لمؤشرات التنمية أو مؤشرات حقوق الإنسان. ويعود ذلك إلى غياب وجود تعريف جامع مانع للديمقراطية. ولكن وعلى الرغم من ذلك يمكن القول بأهمية وجود مؤشرات دالة على مستوى الممارسة الديمقراطية في ضوء مفهوم الديمقراطية الذي تنطلق منه تلك الممارسة . وللباحث ان يجتهد في اختيار المؤشرات الأكثر دلالة على نوعية الممارسة الديمقراطية ، مستعينا في ذلك بالمبادئ والمؤسسات والآليات الديمقراطية التي يتطلبها مفهوم الديمقراطية الذي يتم الاتفاق عليه في البلد الذي تتم دراسته .

ويمكن -بشكل عام- التمييز بين مؤشرات الديمقراطية على مستوى النص -الدستور والقوانين- .. من ناحية . وبين مؤشرات الممارسة على ارض الواقع ... من ناحية ثانية.

وتتمثل المؤشرات الدستورية في النص على الحد الأدنى من المبادئ الديمقراطية والتي يتم تجسيدها في مؤسسات وآليات وضع تلك المبادئ الديمقراطية موضع التطبيق . والحد الأدنى من المبادئ

الديمقراطية التي تميز الدستور الديمقراطي عن غيره من سائر الدساتير والنظم الأساسية

يمكن إجمالها في خمسة مبادئ دستورية : **أولها** : مبدأ لا سيادة لفرد ولا لقلّة على الشعب والشعب مصدر السلطات . **ثانيها** : مبدأ سيطرة أحكام القانون . **وثالثها** : مبدأ عدم الجمع بين السلطات.

ورابعها : ضمانات الحقوق والحريات العامة . **وخامسها** : تداول السلطة وفق انتخابات دورية .

وعلى مستوى البنية القانونية يمكن التعرف على مؤشرات الديمقراطية من خلال فحص القوانين والنظر إلى مدى تعطيل بعضها للمبادئ الديمقراطية في الدستور - مثل القوانين الاستثنائية

والقوانين المقيدة لنمو المجتمع المدني او المعطلة لحرية التعبير والتنظيم -... او تأكيد القوانين على وجود الآليات وفاعلية المؤسسات اللازمة لوضع المبادئ الديمقراطية في الدستور موضع

التطبيق... هذا من ناحية . ومن ناحية... أخرى يستحسن النظر إلى مدى اكتمال المنظومة القانونية ومدى توفيرها للضمانات القانونية اللازمة لتطبيق المبادئ الدستورية . ومن تلك الضمانات

، تبرز أهمية استقلال القضاء وشمول نطاق أحكامه كل ما تناله اوجه الاختلاف بين الأفراد او المؤسسات وبين كل منها وبين الدولة ومؤسساتها عامة وأجهزتها السلطوية على وجه الخصوص .

ويستحسن دراسة محتوى القوانين ذات العلاقة بالممارسة الديمقراطية ، من حيث مدى

اكتمال منظومتها ، ومن حيث تعطيل بعض القوانين لحق المبادرة العامة واحتكارها من قبل السلطة . كما يستحسن تقييم القوانين ذات العلاقة بالممارسة الديمقراطية من حيث تأثيرها على تحقيق مشاركة فعالة في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة ، ومن حيث تأثيرها على نمو المجتمع المدني واستقلاله النسبي عن السلطة وتأكيد تلك القوانين على ممارسة الديمقراطية داخل تنظيمات المجتمع المدني وفيما بينها . ومن المناسب أيضاً النظر إلى مدى مرونة النظام القانوني او جموده والتعرف على آليات تطويره واستكمال بنائه في ضوء الحاجات المتغيرة للمجتمع وضرورات نهوضه الحضاري .

وأخيراً وليس آخراً علي مستوى الممارسة الفعلية يمكن التأكد من مدى وضع مبادئ الدستور موضع التطبيق ومدى فاعلية المؤسسات والآليات الديمقراطية من حيث مستوى المشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وفعاليتها . وهنا يمكن إمعان النظر في مدى تطبيق مبدأ المواطنة واعتباره مصدر الحقوق ومناطق الواجبات . كما يمكن التأكد من مدى نزاهة الانتخابات والالتزام بدوريتها وحق المنافسة على جميع المناصب واعتبار الفوز في مثل هذه العملية الانتخابية هو مصدر تفويض تولى السلطة على مستوى الحكم المحلي - العمدة او المختار او المحافظ والمجالس البلدية ومجالس الحكم المحلي - هذا إضافة إلى المستوى الوطني . وانطلاقاً من كون الديمقراطية المستقرة في نهاية المطاف عملية مجتمعية يجب ان يتم تكريس قيمها وسلوكياتها على المستوى الرسمي وفي المجتمع ، فانه يحسن بالدراسة ان تشير بقدر الإمكان إلى مؤشرات الديمقراطية على مستوى التنشئة الاجتماعية في الأسرة والمدرسة وفي جمعيات النفع العام .

مرتبة نظام الحكم على سلم الديمقراطية :

وفي ختام هذا الجانب حول محصلة التجربة السياسية المعاصرة يستحسن تحري المرحلة التي بلغها النظام السياسي على سلم التحول الديمقراطي . ويمكن للباحث ان يجتهد في اقتراح سلم للتحول الديمقراطي وله ان يستعين بالسلم الذي اعتمده دراسة "الديمقراطية في البلدان النامية والتي تضمنت دراسة ٢٣ دولة وفق منهج موحد

(Dimond ,L.,and others Democracy in Developing countries : Asia ,1989 VOL., p.3) .

ويتضمن ذلك المنهج ستة مستويات أو مراتب للتحول الديمقراطي .

أولها : درجة عالية من النجاح (High success) : نظام حكم ديمقراطي مستقر لم يتعرض لانقطاع ، ويقوم على مؤسسات ديمقراطية متجذرة .

ثانيها : نجاح متصاعد : (Progressive success) : تعزيز نظام ديمقراطي ذا استقرار نسبي عقب انهيار واحد أو اكثر أو انقطاع خطير .

ثالثها : نجاح مختلط (Mixed success) نظام ديمقراطي غير مستقر ، ومثال ذلك ، عودة للنظام الديمقراطي عقب فترة انهيار يسودها نظام استبدادي، أو ان النظام الديمقراطي لم يعزز قواعده حتى الآن .

رابعها : نجاح مختلط : نظام ديمقراطي جزئي او نظام شبه ديمقراطي .

خامسها: فشل ووعد (Failure but promise) : انهيار في النظام الديمقراطي .

سادسها: فشل او غياب (Failure or absence) : لم تمارس الديمقراطية لأية فترة زمنية ذات تأثير ، والأمل ضعيف في ممارستها في المستقبل القريب

- ٣ -

تحليل البنى الراهنة وتحديد تأثيراتها على التحول الديمقراطي في الوقت الحاضر

يختص هذا المحور بتحليل الأوضاع الراهنة والتعرف على البنى السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية ، من أجل تفسير الواقع الراهن وتحديد العقبات التي تقف في طريق عملية التحول الديمقراطي والكشف عن الفرص والإمكانيات المتاحة لتعزيزه . ويتضمن هذا المحور - كما سبقت الإشارة في هيكل المخطط العام - مناقشة خمسة أبعاد رئيسية : **أولها** : الوضع السياسي . **وثانيها** : البنية الثقافية . **وثالثها** : البنية الاقتصادية . **ورابعها** : البنية الاجتماعية . **وخامسها** : العلاقات الجيوسياسية .

وفيما يلي نتناول هذه الأبعاد الخمسة بالتفصيل والإيضاح . هذا إضافة إلى ما طرحته المقدمة النظرية التي أعدها الزميل د.برهان غليون من فرضيات يحسن بالباحث ان يتأكد من صحتها .

الوضع السياسي

يتم تحليل الوضع السياسي الراهن من خلال توصيف النظام السياسي القائم ، وتحديد طبيعة القوى الفاعلة ودورها ، والتعرف على مدى توازن القوى بين الدولة والمجتمع . ويمكن اقتراح المخطط الفرعي التالي :

٣-١- الوضع السياسي

أولاً : البنية الدستورية والقانونية والتقسيم الإقليمي والتنظيم الإداري للدولة .

ثانياً : طبيعة السلطة ودورها ومصادر شرعيتها .

أ - الحاكم أو العصبية الحاكمة أو المؤسسة الحاكمة .

ب- البيروقراطية (مدى استقلال الإدارة العامة وسلوكيات منتسبيها وحصانة الموظف العام) .

ج- الجيش ومدى تأثيره على الحياة السياسية .

ثالثاً : تنظيم المجتمع المدني واستقلاله النسبي

أ- دور القوى التقليدية السياسي وعلاقتها بالسلطة (المقصود بالقوى التقليدية هي القوى التي تقوم على أساس الروابط التي تنشأ بحكم الميلاد والتوارث مثل الدين والمذهب والعرق والروابط القبلية والعشائرية والعائليّة والمهن التقليدية التي يتوارثها الأبناء عن الأباء)

ب- مدى نمو المجتمع المدني وفاعلية مؤسساته (الأحزاب ، والنقابات والروابط وجمعيات النفع العام) .

ج- نوعية الرأي العام ومدى تأثيره على عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة .

رابعاً : توازن القوى بين الدولة والمجتمع .

البنية الثقافية:

وهنا يتم التركيز على دراسة الثقافة السياسية السائدة والتعرف على مصادرها والجوانب الإيجابية والسلبية فيها ، ومدى تأثير الثقافة السياسية على جهود تأصيل الديمقراطية في الثقافة الوطنية . ويتطلب أمر دراسة بنية الثقافة السياسية اهتماماً خاصاً بأمرين : أولهما : التعرف على القيم السياسية من خلال تحليل ما يتعلق بذلك في مضمون مناهج التربية والتعليم ورسائل الأعلام والوعظ والإرشاد . والتعرف كذلك على منطلقات الخطاب السياسي -الرسمي والأهلي- وسلوك القيادات والنخب لمالها من تأثير على سلوكيات الآخرين وطبائعهم باعتبارهم القدوة التي يقتدى بها . **وثانيهما :** القيام بدراسة ميدانية رئيسية تشمل ، من ناحية مقابلات مهيكلة **Structural Interviews** مع عدد محدود من رموز الدولة ورموز المجتمع السياسي من ذوي البعد التمثيلي (٥-١٠ أشخاص) . ومن ناحية أخرى إجراء استقصاء (استبانة) لعينة شعبية واسعة تمثل فئات السكان المهنية والعمرية والثقافية . والهدف من المقابلات والاستقصاء هو استكمال الأدبيات المتاحة واختبار دلالتها من خلال استجلاء مفهوم الديمقراطية السائدة والأهداف التي يرتجى تحقيقها من عملية التحول الديمقراطي . كما تهدف المقابلات والاستقصاء الى التعرف على المواقف من مبدأ التحول الديمقراطي وتحديد مشكلات الانتقال وإشكاليات قبول وتبني الديمقراطية وتوطينها ، وكذلك تحري المداخل المتاحة لإحلال العناصر الإيجابية في الثقافة الوطنية محل العناصر غير الديمقراطية أو إلغائها . ويمكن أن نتطرق دراسة البنية الثقافية -حسب مقتضيات الحال- بشكل موجز إلى العناصر التالية :

٣-٢- البنية الثقافية

أولاً : الثقافة الوطنية (الثقافة السائدة : القواسم الثقافية المشتركة)

ثانياً : مدى توافق القيم السائدة مع متطلبات الممارسة الديمقراطية

ثالثاً : مظاهر السلوك السياسي

- أ- صدقيه الخطاب السياسي ومدى اقتراب القول من العمل .
 - ب- موقف النشطاء السياسيين من الديمقراطية ومدى ممارستها لها .
 - ج- التعاون أو التنافر بين قيادات العمل السياسي .
- رابعاً:العناصر الديمقراطية في الثقافة الوطنية ومدى قدرتها على إلغاء العناصر غير الديمقراطية.
- خامساً : مدى نمو الثقافة الديمقراطية ونطاق انتشارها

- أ- مفهوم الديمقراطية : مدى التوافق عليه ومدى قبوله من قبل الجماهير .
- ب- المقاربات الفكرية الجادة لاحتمالات تعارض الديمقراطية مع الإسلام ومدى العلم بتلك المقاربات وقبولها .
- ج- المقاربات الفكرية الأخرى لبقية إشكاليات الديمقراطية .
- د- دور الأسرة والمدرسة والأعلام والوعظ والإرشاد والقدوة في إنتاج القيم الديمقراطية أو تكريس وإعادة إنتاج القيم المضادة لها .

البنية الاقتصادية

وهنا أيضاً يتم التركيز على الجانب السياسي من الاقتصاد (الاقتصاد السياسي) ويمكن للباحث أن يستعين بالمخطط الفرعي التالي :

٣-٣- البنية الاقتصادية

أولاً : طبيعة الاقتصاد

- أ - ريعي ام إنتاجي .
- ب- تقليدي أو حديث ام مزدوج.
- ج- مستقل نسبياً ام تابع (المديونية - الاستثمارات الأجنبية - التجارة الخارجية).
- د- اتجاهاته (يتوسع ام ينكمش -قدرته على خلق فرص عمل جديدة- اتجاهات البطالة فيه والفقير والتهميش) .

ثانياً : تركيب الاقتصاد

- أ - المكانة النسبية للقطاعات الإنتاجية (الزراعة - الصناعة الأستخراجية - الصناعة التحويلية - الخدمات) .
- ب- دور القطاع العام والقطاع الخاص وطبيعة كل منهما .
- ج- تركيب قوة العمل (مواطنة - وافدة : تركيباتها الأخرى : مدى تعبئتها والاهتمام بتنمية الموارد البشرية) .

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية

أ- العلاقة بين السلطة والثروة (دور النفوذ في استمرار تدفق الدخل الخاص وإعادة توليد الثروة) .

ب- نمط توزيع الثروة ونمط توزيع الدخل .

ج- آليات إعادة التوزيع (وظائف الميزانية العامة ودورها).

رابعاً : إدارة الاقتصاد

أ - الآلية الاقتصادية (نظم الحوافز الاقتصادية - مدى ارتباط المكافئة بالجهد - نمط الاستهلاك : النشاطات الطفيلية) .

ب- اتجاه التغيرات الاقتصادية : تنمية اقتصادية أو نمو اقتصادي ام مجرد تغيرات عشوائية تلقائية) .

ج- أسباب وأهداف برامج "التصحيح الاقتصادي" ان وجدت وانعكاساتها علنا للتنمية البشرية .

د- دور التخطيط الاقتصادي -الشامل والتأثيري ان وجد- في ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية .

البنية الاجتماعية

يقترح ان يتركز البحث على الاجتماع السياسي ويمكن هنا ان يستعين الباحث حسب مقتضيات الحال بالمخطط الفرعي التالي:

٣-٤- البنية الاجتماعية

أولاً : الاندماج الوطني

أ - تركيب السكان (التركيب العام : تركيب قوة العمل : التركيب الإثني - الديني والمذهبي والعرقي والقبلي : التركيب الطبقي - تركيز الثروة - الفروقات الداخلية - الطبقة الوسطى) .

ب- دور غير المواطنين إن وُجد .

ج- أوضاع المرأة ومكانتها الاجتماعية ودورها .

د - أوضاع الشباب ومدى اندماجهم في المجتمع .

هـ- اتجاهات الاستقطاب (مظاهر الإقصاء والتهميش : ظاهرة التفكك - ان وجدت - : ومخاطر كل منها على عملية الاندماج الوطني) .

و- التوظيف السياسي لظاهرة التنوع الوطني ومظاهر الخلل الاجتماعي .

ثانياً : العلاقات والمشكلات الاجتماعية

- أ - التوازنات الاجتماعية العميقة المادية والمعنوية .
- ب- نظم الضبط الاجتماعي وتأثيراتها الإيجابية والسلبية .
- ج- المشكلات الاجتماعية الكبرى .
- د - عملية التفاعل الاجتماعي : نتائجها الإيجابية ومظاهر السلبية .
- هـ- مستوى التساند الاجتماعي (مدى الشعور بوحدة المصير : التعاون لحل المشكلات الاجتماعية الكبرى) .

ثالثاً : مدى وجود تيار رئيسي في المجتمع MAIN STREAM ومقومات وجوده

- أ - هل يوجد تيار رئيسي يقود المجتمع .
- ب- ما الجماعات التي يتكون منها .
- ج- ما المصالح التي يمثلها .
- د - ما مقومات وجوده وما قواسمه المشتركة .
- هـ- عوامل القوة وجوانب الضعف في توجهات التيار الرئيسي تجاه التحول الديمقراطي.

العلاقات الجيوسياسية

ويتضمن هذا البعد من البنى الراهنة العلاقات الدولية والإقليمية وانعكاسها على القرارات الوطنية . ويمكن للباحث هنا ان يتناول حسب مقتضيات الحال الجوانب التالية :

٣-٥- العلاقات الجيوسياسية

أولاً : محددات الإرادة الوطنية

- أ - مقومات الأمن الوطني .
- ب- الانكشاف على الخارج (مجالاته وتأثيراته) .
- ج- النخب الحاكمة (مدى التوافق بينها على المصالح الوطنية : آلية حل الخلافات الداخلية بعيداً عن التدخلات الخارجية .

ثانياً : الوضع الإقليمي للدولة ونزاعاتها الحدودية

- أ - مكانة الدولة في النظام الإقليمي العربي .
- ب- العلاقات مع دول الجوار العربي .
- ج- الخلافات الحدودية والنزاعات الإقليمية .

ثالثاً : مصالح الدول المؤثرة على النظام الدولي

- أ - مدى شرعية تلك المصالح .

- ب- مدى الأهمية الإستراتيجية لتلك المصالح .
- ج- مدى توقع تأثير التحول الديمقراطي على مصالح تلك الدول .
- د - مكانة الدولة في النظام الدولي ومدى مشاركتها في صنع القرارات الدولية .
- هـ- مدى تعاطف القوى الديمقراطية والأعلام الدولي مع الطلب المحلي على الديمقراطية.

- ٤ -

الخاتمة : رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية

تمثل خاتمة الدراسات التطبيقية الخلاصة المعرفية التي سوف تبرز من خلال البحث والدراسة ، كما تمثل المواقف المبدئية التي سوف يتم بلورتها من خلال الحوار . ومن هنا تطمح هذه الخاتمة لأن تصبح رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في البلد الذي تتم دراسته . وتمثل هذه الخاتمة في مسودتها الأولى ورقة عمل الندوة الثانية ، التي سوف يتحاور حول أطروحاتها باحثون ومفكرون وممارسون من مختلف التيارات الفكرية والقوى السياسية المعنية بالتحول الديمقراطي في البلد المعني ... هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ... فإن ورقة الرؤية المستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية - في صورتها النهائية - هي بمثابة الإطار الإستراتيجي للعمل الديمقراطي في البلد الذي تتم دراسته . وذلك باعتبارها رؤية وطنية مشتركة ، تطمح ان تكون وثيقة وفاق وطني وفكري ، يمكن ان تعمل في إطارها وتتعاون من اجل تحقيقها - تلقائياً او بشكل منسق - مختلف العناصر والقوى الديمقراطية داخل التيارات الفكرية والحركات والقوى السياسية ، بهدف ترشيد عمل الحركة الديمقراطية ورفع مستوى أدائها من اجل تنمية الطلب الفعال على الديمقراطية .

وتتناول الخاتمة - كما سبقت الإشارة في هيكل المخطط العام - بالعرض الموجز والمناقشة المركزة ، الموضوعات التالية :

- ٤-١- الأهداف الوطنية الكبرى ومكانة الديمقراطية بينها .
- ٤-٢- القوى صاحبة المصلحة في الديمقراطية .
- ٤-٣- الواقع الراهن للحركة الديمقراطية . (ثقافتها : بنيتها السياسية والتنظيمية : جذورها ومكوناتها الاجتماعية والاقتصادية : ممارسة الديمقراطية داخل تنظيماتها : العلاقة بين فصائلها : علاقتها بالسلطة : وعلاقتها الدولية والإقليمية .)

٤-٤- الإمكانات والفرص المتاحة لتعزيز التحول الديمقراطي .

٤-٥- العقبات والعوامل المعيقة للتحول الديمقراطي .

٤-٦- المداخل الإستراتيجية لتعزيز جهود التحول الديمقراطي .

٤-٧- المتطلبات الفكرية والسياسية والمؤسسية والتنظيمية لتنمية الطلب الفعال على الديمقراطية.

ولعل موضوعات الخاتمة - شبيهه بعناصر المقدمة - واضحة وليست في حاجة إلى مزيد من التفصيل في هذه المرحلة التحضيرية لدراسات البلدان . كما ان هذا الفصل من الدراسات سوف يتم إعداده في مرحلة متأخرة ، من كل دراسة ، في ضوء بحوث المحورين الأول والثاني ، ولذلك يستحسن إرجاء تفصيل موضوعات الخاتمة في الوقت الحاضر .

ويكفي في هذه المرحلة ، أن نؤكد هنا ان فصل الخاتمة يجب ان يكون مختصراً ومركزاً وعميقاً إلى ابعد حد ممكن . فهذا الفصل خلاصة كل دراسة ، وورقة عمل لحوار وطني يطمح ان يتبلور في وثيقة وفاق تصبح فيما بعد دليلاً للحركة الديمقراطية .

ولذلك فإن ورقة الرؤية المستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية عليها ان تستوعب أبعاد التجربة السياسية المعاصرة وان تتفهم الأوضاع السياسية والبنى الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الجيوسياسية . كما عليها ان تعكس النتائج الفكرية والسياسية التي يتم تتميتها من خلال جهود البحث والحوارات المصاحبة للدراسة. وعليها أيضاً ان تسعى إلى استشراف المستقبل ، منطلقاً في ذلك من مقاربة إبداعية تهدف إلى فتح آفاق رحبة للتحول الديمقراطي ، وتسعى إلى توسيع قاعدة قبول الديمقراطية وتأصيلها في الفكر العربي والإسلامي بالقدر الذي يزيل المخاوف ويقارب بين الموقف ، وذلك عندما لا تكون هناك حاجة لمقايضة هدف الديمقراطية بالأهداف الوطنية الأخرى مثل الهوية والتنمية والأمن الوطني ، وعندما لا يكون هناك تعارض بين منهج الحكم الديمقراطي وبين مبادئ الإسلام وثوابت المجتمع وطموحاته .